الأمـم المتحـدة
S/PV.6139



مجلس الأمن

السنة الرابعة والستون

مؤقت

الجلسة ٦١٣٩

الخميس، ١١ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

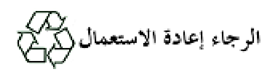
الرئيس:	السيد إلكن	(تركيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد دولغوف
	أوغندا	السيد روغوندا
	بوركينا فاسو	السيد تيبندربيوغو
	الجماهيرية العربية الليبية	السيد الدباشي
	الصين	السيد دو شياوكونغ
	فرنسا	السيد ريبير
	فييت نام	السيد لي لونغ منه
	كرواتيا	السيد فيلوفيتش
	كوستاريكا	السيد غيليرمي
	المكسيك	السيد هيلر
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير بارهام
	النمسا	السيد ماير – هارتنغ
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة ديكارلو
	اليابان	السيد تاكاسو

جدول الأعمال

تقارير الأمين العام عن السودان

09-36681 (A)





افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

تقارير الأمين العام عن السودان

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، سأعتبر أن المجلس يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت، للسيد جون هولمز، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ.

تقرر ذلك.

أدعو السيد هولمز إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

في هذه الجلسة، يستمع المجلس إلى إحاطة إعلامية من السيد جون هولمز. أعطي الكلمة الآن للسيد هولمز.

السيد هولمز (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة هذه الفرصة لي لإحاطة المجلس علما بشأن الزيارة التي قمت بها إلى السودان في أوائل الشهر الماضي. وتأجيل هذه الإحاطة الإعلامية لوقت قصير حتى اليوم مؤشر جيد على التحديات الكثيرة المتلاحقة التي نواجهها في أنحاء العالم. وكان الهدف من الزيارة استعراض الحالة الإنسانية في المناطق الأكثر تضررا بالقرار الذي اتخذته الحكومة في ٤ آذار/مارس بإغلاق ثلاث منظمات غير حكومية وطنية وطرد ١٣ منظمة غير حكومية دولية، وتعزيز تحسين أجواء العمل بين الحكومة والمجتمع الإنساني، استنادا إلى بناء الثقة الحقيقية.

وعلاوة على ما عقدته من اجتماعات في الخرطوم، زرت شمال دارفور، ولا سيما السكان الذين شردوا مؤخرا في مخيم زمزم، على مقربة من الفاشر. كما زرت جنوب السودان لتقييم نطاق أعمال العنف القبلي التي وقعت مؤخرا، والاحتياجات الإنسانية المستمرة هناك، والتقدم المحرز صوب التعافي المستدام.

وتتسم الخلفية العامة باستمرار المشاكل الإنسانية الحادة في دارفور، إذ أن ٤,٧ مليون نسمة ما زالوا يحتاجون إلى المساعدة، وهناك احتياجات إنسانية أساسية في مناطق أخرى أيضا.

ولا نزال نعتقد أن حالات الطرد التي وقعت في ٤ آذار/مارس كانت خاطئة وغير مبررة، ونأسف للطريقة الوحشية التي تمت بها في معظم الأحيان، ولما نجم عنها من ازدياد المخاطر التي تحدق بمئات الآلاف من الأشخاص المحتاجين في دارفور وغيرها من المناطق. وحفلت الأسابيع الصعبة التي أعقبت حالات الطرد بالعديد من التقارير عن ارتكاب أعمال عنف ضد المنظمات غير الحكومية – سواء تلك التي تعرضت للطرد أو التي بقيت في دارفور – فضلا عن الخطاب السلبي في وسائط الإعلام الأمر الذي عرض الوكالات والأفراد لخطر متزايد. غير أنه يسرني أن ألاحظ أن الجهود الحثيثة لتفسير الأخطار والتخفيف من حدة التوتر والسعي إلى إجراء حوار بناء، لا سيما الجهود التي بذلها المبعوث الخاص للولايات المتحدة اللواء سكوت غراتيون ودول أعضاء مؤثرة في المنطقة، بدأت تتمخض عن بعض التطورات الإيجابية.

وفي أعقاب التقييم المشترك الذي قامت به الحكومة والأمم المتحدة في آذار/مارس، عمل المجتمع الإنساني مع الوزارات المعنية على سد أخطر الثغرات التي خلفتها حالات الطرد إنقاذا للأرواح. ومع أننا لم نتمكن من القيام بذلك

بصورة مرضية أو مستدامة تماما، يبدو أن هذه الجهود قلصت الفجوات بشكل كبير وحالت، حتى الآن على الأقل، دون حدوث ما نخشاه من وقوع المزيد من الأزمات الإنسانية والوفيات. كما بدأت هذه الجهود المشتركة بالإسهام في إيجاد بيئة بناءة على نحو أكبر بين الحكومة والمجتمع الإنساني.

كما اتخذت الحكومة بعض الخطوات الهامة لإعادة بناء هيكل التعاون الذي تقوض بشكل بالغ في آذار/مارس. وأكدت الحكومة مجددا قبولها ودعمها للبلاغ المشترك لعام ٢٠٠٧ بشأن تيسير تقديم المساعدة الإنسانية في دارفور باعتباره الإطار الأساسي للتعاون. وعلاوة على ذلك، مددت مراسيم وزارية العمل باتفاقات فنية لصالح المنظمات غير الحكومية، وكفلت العودة إلى نظام الإخطار بالسفر الذي اتفق عليه سابقا لكن تم تجاهله، وضمان حصول جميع العاملين في المنظمات غير الحكومية على تأشيرات دخول صالحة لعدة مرات. وأوضح ممثلو الحكومة، بما في ذلك خلال زيارتي، أنهم يرحبون بالمعونة من الوكالات الإنسانية الدولية والمنظمات غير الحكومية ويقدرونها، وقالوا علنا وسرا إن ذلك لا ينطبق على المنظمات غير الحكومية الباقية فحسب، بل يشمل كذلك منظمات غير حكومية جديدة، بما فيها منظمات غير حكومية تحمل أسماء وشعارات جديدة. وقد استفادت من هذه المرونة أربع من المنظمات غير الحكومية المطرودة واستكملت هذا الأسبوع عمليات التسجيل الأولي في الخرطوم. كما انخفضت حدة التعليقات المعادية في وسائط الإعلام.

وفي ٧ أيار/مايو في الخرطوم، شاركت مع الوزير الاتحادي للشؤون الإنسانية، في ترؤس الاجتماع الأول للجنة موسعة رفيعة المستوى، كانت قد أنشئت أصلا للإشراف على تنفيذ البلاغ المشترك في عام ٢٠٠٧. وهي تضم الآن ممثلين حكوميين كبار من جميع الوزارات المعنية والمؤثرة ومجموعة أوسع نطاقا من الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية والمنظمات غير الحكومية. وتم الاتفاق على ألا تكتفي اللجنة من الآن فصاعدا، برصد تنفيذ الاتفاقات الإدارية المفصلة في البلاغ المشترك فحسب، بل ستعالج مسائل أوسع نطاقا أيضا، مثل حماية المدنيين، والعودة الطوعية والمستدامة، والتقييمات المستقلة والمشتركة، وسبل تحسين سلامة وأمن موظفي العمل الإنساني في دارفور. الذي أصبح محفوفا بالمخاطر على نحو متزايد خلال الأشهر الـ ١٨ الأخيرة، وهو ما تجلى، في جملة أمور، في عمليتي الاختطاف المثيرتين للانزعاج الشديد اللتين وقعتا في أعقاب حالات الطرد في ٤ آذار/مارس والهجوم الذي تعرضت له مؤخرا رحلة طائرة مروحية لنقل المساعدات الإنسانية جوا، مما نجم عنه تدني فرص وصول تلك المساعدات. وبخصوص هذه المسألة، أتطلع إلى تلقي ضمانات من المدير العام للأمن الوطني بشأن الخطوات التي ينبغي اتخاذها لتحسين وصول المساعدات وتعزيز الأمن وإيجاد أجواء أكثر سلامة، لا سيما في عواصم الولايات وعلى طول طرق الإمداد الرئيسية.

كما تم الاتفاق على تكرار آلية اللجنة الرفيعة المستوى الجديدة على مستوى الولايات في ولايات دارفور الثلاث للإسهام في سد الهوة بين النظريات على المستوى الاتحادي وممارسات الولايات التي كثيرا ما شهدناها في الماضي.

وبينما كنت في السودان، رحبت بتلك الخطوات الإيجابية وشددت على أننا ، بدورنا، كنا نأمل أن نعمل بصورة وثيقة مع الحكومة لإيجاد بيئة لتيسير العمل الإنساني على نحو يمكن التنبؤ به بصورة أكبر. غير أنني شددت أيضا على أن قيمة هذه الخطوات ستُقاس وفقا للتحسينات في الميدان، ومن حيث يُسر وأمن العمليات وجودة المساعدات المقدمة إلى ٤,٧ مليون مستفيد في دارفور، بمن فيهم على نحو خاص ٢,٧ مليون شخص مشرد. وينبغي أن نرى تنفيذا

متسقا ومستداما لما تم الاتفاق عليه. وفي غضون ذلك، أوضحت أننا سنعمل مع الحكومة بشأن ما يسمى سودنة العمل الإنساني، وفقا لسياستنا العالمية القائمة على بناء القدرات الوطنية والمحلية. وقد أوضحت الحكومة بشكل مفيد أن السودنة لا تنطوي على اختفاء منظمات المعونة الدولية ولن تشمل ذلك. وفي كل الأحوال، من المهم، مثلما ذَكَّرتُ الحكومة بذلك، أن يتصف الشركاء المحليون بالمصداقية والمهنية والقدرة على العمل مع جميع قطاعات المجتمع بطريقة موضوعية.

ومهما بلغت جهود الحكومة والأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الباقية من فعالية في منع حدوث المزيد من الأزمات المباشرة، فإنها لم تعوض، ولا يمكنها أن تعوض بسهولة وسرعة القدرات والكفاءات التي فُقدت. ولا تزال المستويات الحالية للمساعدة في بعض المناطق دون المعايير الضرورية التي نصفها. وبينما ندخل ''فجوة الجوع'' وفصل الأمطار، فلن يؤدي ذلك سوى إلى تفاقم الاحتياجات والفجوات. وقد انخفض بشكل كبير توفر الخدمات الأساسية مثل الصرف الصحي في العديد من المخيمات قرب مراكز المدن وعواصم الولايات، بينما فَقَدت مرافق الرعاية الصحية الأولية قدرات هامة في مجالي الرصد والمراقبة. وعلى سبيل المثال، أفادت منظمة الصحة العالمية مؤخرا بأنه، مع بداية موسم الأمطار، ازداد خطر تفشي الكوليرا في مخيمات مثل قريضة وكلمة والسلام وأوتاش وكاس وجبل مرة. وفي غضون ذلك، يُتاح لنا مجال رؤية أقل لمعرفة ما يجري في المناطق الريفية النائية بسبب القيود المفروضة على الوصول إلى هذه المناطق واستمرار انعدام الأمن.

كما أننا لم نبدأ بعد بسد الفجوات الناشئة في المناطق الأقل شفافية وإن كانت لا تقل من حيث الأهمية الحيوية، مثل تنسيق المخيمات، والتعليم، والصحة الإنجابية، والمساعدة في كسب الرزق. وفي ذلك السياق، ناشدت حكومة السودان وما زلت أناشدها أن تتقبل بشكل كامل كون العمل في مجال حماية المدنيين يشكل جزءا هاما من العمليات الحديثة لتقدم المساعدة الإنسانية، على النحو الذي يعلمه هذا المجلس ويوافق عليه. وفي ذلك السياق، يحدوني الأمل في أن تسمح الحكومة الآن للوكالات مثل مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين ومنظمة الهجرة الدولية بالاضطلاع بأنشطتها المزمعة في مجالات مثل تنسيق المخيمات والتحقق من عمليات تسجيل الأشخاص المشردين داخليا، وفقا للولايات العالمية لهذه الوكالات.

وكما هو الحال في الزيارات السابقة، نوقشت مرة أخرى مسألة عودة الأشخاص المشردين داخليا. وأكدت على أن العودة المأمونة والطوعية للمدنيين إلى أماكن إقامتهم الأصلية تشكل هدفا مشتركا. ونظرا للحالة الأمنية على أرض الواقع اليوم والتحديات التي تواجه جهود الوساطة، فإنني أعتقد أن الظروف الحالية في دارفور ليست مؤاتية بعد للعودة على نطاق واسع. مع ذلك، وكما لاحظت أيضا خلال زيارتي، تحرص الأمم المتحدة والوكالات الشريكة على دعم العودة متى كانت مستوفية للمعايير الدولية وطوعية ومستدامة.

ولئن كانت دارفور هي أكثر المناطق التي تستدعي الاهتمام العاجل، فإن لعمليات طرد المنظمات الإنسانية تأثيرا محتملا جديا أيضا على مناطق البروتوكول الثلاث في شرق السودان، حيث كانت المنظمات غير الحكومية المطرودة تضطلع بأدوار بالغة الأهمية في تقديم المساعدة الإنسانية المنقذة للحياة والانتعاش والمساعدة الإنمائية، مع وجود بدائل قليلة. ومن المفيد أن تتمكن المنظمات غير الحكومية الأربع التي حظيت مؤخرا بعمليات تسجيل جديدة من استئناف عملها في هذا المجال.

وأود أن أتناول جنوب السودان، حيث سافرت إلى ولاية جونقلي لتقييم أثر العنف القبلي المستمر. وشعرت بالصدمة ليس من الطابع المدمر غير المسبوق للعنف فحسب، بل للخسائر الإنسانية التي وقعت أيضا. وفي بلدة أكوبو، سمعت بدمار قرى بأكملها في المنطقة المحيطة، ليس أقله بسبب انتشار أسلحة أقوى، بما في ذلك القنابل اليدوية صاروخية الدفع ومع وجود حوالي ٣٠ ٠٠٠ مشرد واحتمال مقتل أكثر من ١ ٠٠٠ شخص أو وقوعهم في الأسر، بمن فيهم نساء وأطفال، لا بد أن تشكل المصالحة القبلية ونزع السلاح أولوية كبيرة لحكومة جنوب السودان، بل وللمجتمع الدولي.

ويمكن لتلك الصراعات القبلية هناك وفي الأماكن الأخرى، مع تياراتها السياسية الدفينة، أن تهدد التقدم المحرز منذ التوقيع على اتفاق السلام الشامل. ومع أن بعثة الأمم المتحدة في السودان اتخذت تدابير للعمل كعازل بين القبائل بإنشاء قواعد مؤقتة للعمليات وتقوم بدعم جهود المصالحة، من الواضح بشكل مؤلم أن هذه العملية ستكون طويلة وصعبة. وأنا أناشد حكومة جنوب السودان اتخاذ التدابير اللازمة لحماية مدنييها، وبشكل رئيسي النساء والأطفال، الذين ظلوا مستهدفين خلال تلك الاشتباكات القبلية.

وإن لم يكن ذلك تحديا كافيا، فإن تجدد وجود جيش الرب للمقاومة في جنوب جوبا أدى أيضا عمليات قتل واسعة النطاق وتشريد عدد يصل إلى ١٠٠ ٠٠٠ شخص. كما أن ٢٠ ٠٠٠ لاجئ تقريبا فروا إلى داخل السودان من جمهورية الكونغو الديمقراطية هربا من وحشية جيش الرب للمقاومة هناك. ولم تحرز الجهود العسكرية للقضاء على جيش الرب للمقاومة حتى الآن سوى نجاحا محدودا، وعمليات تخريب جيش الرب ما زالت مستمرة بلا هوادة. ولا يسعني إلا أن أعرب عن وطيد الأمل بأن يقبل قائد جيش الرب، جوزيف كوني، على نحو ما بالتوقيع على اتفاق السلام الذي تخلى عنه في الصيف الماضي. وفي غضون ذلك، تبذل وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، بالتعاون الوثيق مع بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة الأمم المتحدة في السودان والحكومات الإقليمية، قصارى جهدها لمواجهة الآثار الإنسانية على المدنيين الناجمة من استمرار وجود جيش الرب للمقاومة.

ومع وجود عدد هائل من التحديات الحرجة التي تواجه اتفاق السلام الشامل، بما في ذلك التحكيم المتعلق بأبيي، وترسيم الحدود بين الشمال والجنوب، وإجراء الانتخابات، وفي نهاية المطاف، إجراء الاستفتاء، لا يمكن للمجتمع الدولي أن يتحمل فقدان التركيز على جنوب السودان. وأيا كانت عيوب الحكومة، فإن الشعب هناك ما زال بحاجة إلى مساعدة إنسانية كبيرة فضلا عن دعم مالي وإنمائي كبير، على الأقل لمواجهة الآثار المالية المدمرة من جراء انخفاض أسعار النفط والأزمة المالية العالمية. وفي هذا الصدد، أشعر بالقلق على وجه الخصوص حيال تقليص الخدمات الاجتماعية، وبالدرجة الأولى في مجالي الصحة والتعليم.

وأود أن أختتم بياني بتلخيص المرحلة التي أعتقد أننا وصلنا إليها. أولا، من الأهمية بمكان أن ننوه ونرحب بالجهود التي بذلتها الحكومة مؤخرا للتجاوب مع ضرورة العمل على نحو أوثق مع المجتمع الإنساني الدولي، وبالخطوات الجديدة التي اتخذتها الحكومة لتلبية احتياجات مواطنيها في دارفور من خلال جهودهم الخاصة. وسيكون الاجتماع المقبل للجنة الرفيعة المستوى الموسعة، في ١٧ حزيران/يونيه، فرصة هامة لقياس المرحلة التي وصلنا إليها في تنفيذ الاتفاقات.

ثانيا، نحن ما زلنا بحاجة إلى أن نشهد عودة القدرات الإنسانية وحرية التنقل كاملة إلى شمال السودان، وزيادة تخفيف العوائق البيروقراطية وإجراء تحسين كبير في البيئة الأمنية بغية تمكيننا من الوفاء باحتياجات السكان، التي لن يؤدي موسم الأمطار سوى إلى تفاقمها.

ثالثا، تشكل الحالة الإنسانية في جنوب السودان مصدرا رئيسيا للقلق، مع المستوى الحالي للخسائر بين المدنيين والتشريد واختطاف الأطفال. ولا بد أن تتخذ حكومة جنوب السودان وبعثة الأمم المتحدة في السودان والمجتمع الدولي خطوات فعالة لمنع استمرار زعزعة الاستقرار.

رابعا، وبغية تلبية احتياجات الحالة الجديدة، سنكون بحاجة إلى إعادة صياغة احتياجات التمويل المتعلقة بالمساعدة الإنسانية ليس في دارفور فحسب، بل في جميع أنحاء شمال السودان وجنوبه. وينبغي أن تتاح نتائج استعراض خطة العمل للسودان في أواخر هذا الشهر. وأنا أتطلع لمجتمع المانحين والحكومة على السواء لتقديم المساعدة المستمرة والسريعة.

وأخيرا، لن يفاجأ المجلس بسماعه قولي إن ما يلزم فوق كل ذلك هو إحراز تقدم سياسي نحو التوصل إلى تسوية دائمة في دارفور، ونحو تفاهم دائم بين السودان وتشاد قبل أن تنفجر التوترات الحالية والعنف المتقطع على كلا جانبي الحدود ليخرج عن نطاق السيطرة، ونحو تسوية التحديات العديدة في تنفيذ اتفاق السلام الشامل بين الشمال والجنوب. وبعد ذلك يمكن للموارد المكرسة للمساعدة الإنسانية حاليا أن تستخدم على نحو أجدى في المهام الإنمائية الهائلة المقبلة.

وهذا جدول أعمال جدي فعلا لا بالنسبة للأمم المتحدة ومجتمع تقديم المساعدة الإنسانية فحسب، بل أيضا للحكومات المعنية وللمجتمع الدولي عموما، ولهذا المجلس على وجه الخصوص.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد هولمز على إحاطته الإعلامية.

لا يوجد متكلمون آخرون في قائمتي. وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في سياق مشاورات المجلس السابقة، أدعو أعضاء المجلس الآن إلى إجراء مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا للموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٣٠.